C 2007/17

A

September 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر العام

الدورة الرابعة والثلاثون

روما، 17 – 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2007

تقرير مرحلي عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة

بيان المحتويات

	الصفحات
أولا– معلومات أساسية	1
ثانيا– تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة لعام 2004 في سياق منظمة الأغذية والزراعة	3
ألف– تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	3
ربط التمويل بالأهداف الإنمائية للألفية (الفقرات 14 – 15 من الاستعراض الشامل)	3
التمويل من الميزانية العادية والتمويل من خارج الميزانية (الفقرات 16 – 18 و20 من الاستعراض الشامل)	3
الطريق نحو المستقبل (الفقرتان 21 و24 من الاستعراض الشامل)	4
باء– عمليتا التقييم القطري الموحّد ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومنظور المنظمة	6
المشاركة في التقييم القطري الموحّد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	6
وثاقة صلة التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعمل المنظمة	6
الطريق نحو المستقبل	7

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.fao.org

K0608/A

جيم– التنسيق على الصعيد القطري ونظام المنسق المقيم 8
المنظمة ونظام المنسق المقيم 8
تكاليف المعاملات والكفاءة 9
قدرة المنظمة وفرقة الأمم المتحدة القطرية على المستوى القطري 11
دال– مجالات التنفيذ الأخرى للاستعراض الشامل الوثيقة الصلة بالمنظمة 12
بناء القدرات 12
التقييم 13
التعاون بين بلدان الجنوب 14
الأبعاد الإقليمية 14
المساواة بين الجنسين 15
الانتقال من الإغاثة إلى التنمية 16
هاء– الطريق نحو المستقبل 16
التطلع إلى الاستعراض الشامل لعام 2007 وإصلاح الأمم المتحدة 16
المرفق الأول – القرار 2005/13 18
المرفق الثاني – المختصرات 20

موجز تنفيذي

أعد هذا التقرير استجابة لقرار مؤتمر المنظمة 2005/13 (الفقرة 3) بشأن *تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 250/59* [1] *بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة*، والذي يطلب إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أن يتخذ الإجراءات الملائمة للتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 59/ 250 وأن يقدم تقريرا مؤقتا بهذا الشأن إلى المؤتمر.

ويوضح التقرير نهج المنظمة إزاء تنفيذ الاستعراض الشامل والذي يتضمن:

- التفاعل مع الآليات المشتركة بين الوكالات مثل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛
- وتدابير إصلاح منظمة الأغذية والزراعة التي تدعم وتيسر استجابة المنظمة لمطالب الاستعراض الشامل؛
- ومواصلة العمل في الأنشطة الجارية في مجالات بناء القدرات والمساواة بين الجنسين والإغاثة وإعادة التأهيل، وترسيخ الطابع الإقليمي، علاوة على التقييم، والمحددة أيضا في الاستعراض الشامل على أنها مجالات أولوية.

ويؤكد التقرير أن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2000– 2015 متوافق بشكل وثيق مع الأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8 ومع أساس برامج ومشاريع المنظمة، ويشير إلى أنه رغما عن مطالب الاستعراض الشامل بشأن الموارد القابلة للتنبؤ والوافية والمستدامة، فإن الميزانية العادية للمنظمة الممولة من الاشتراكات المقدرة، تناقصت قيمتها الحقيقة بنسبة 25 في المائة منذ الفترة 1994– 1995، في حين أن المساهمات من خارج الميزانية زادت إلى مستوى يساوي الميزانية العادية تقريبا.

ويشير التقرير إلى التزام المنظمة القوي بما يلي: (أ) عمليتا التقييم القطري الموحّد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستخدام إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة كنقطة دخول مناسبة في هاتين العمليتين، (ب) والتنفيذ الفعال لنظام المنسق المقيم. وعلاوة على ذلك، تساهم المنظمة بشكل استباقي في الحوار الدائر داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المباني المشتركة، وتجانس عمليات النشاط، والخدمات المشتركة، والهياكل الإقليمية، وسياسات استعادة التكلفة.

ويشير التقرير إلى الأدوات التي استحدثتها المنظمة (مثلا، اتفاقات الشراكة الاستراتيجية، والصندوق الخاص من أجل أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل) لتقليل الاعتماد على التمويل الطوعي المخصص وتوفير أطر مالية متعددة الطبقات. كما يحدد التحديات التي تواجه إدماج العمل المعياري للمنظمة في برمجة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، والحاجة إلى توضيح دور المنسق المقيم في تعبئة الموارد، وعدم التيقن المستمر بشأن توافر موارد قابلة للتنبؤ والبرمجة لكي تستجيب الوكالات المتخصصة للأولويات المتفق عليها من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وإجمالا، فإن استجابة المنظمة للاستعراض الشامل لعام 2004 بالغة الأهمية ومستفيضة، وتشمل إجراءات في المجالات التالية:

(أ) استجابة المكاتب اللامركزية للدعوة إلى تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ (ب) والنهج الاستراتيجي البازغ إزاء بناء القدرات؛ (ج) والانخراط النشط في مبادرات فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم على نطاق المنظومة؛ (د) والإنجازات البالغة الأهمية في التعاون بين بلدان الجنوب، حيث كانت المنظمة ذات تأثير في استحداث اتفاقات مع البلدان الشريكة بشأن استخدام هذا النسق؛ (هـ) ووثاقة صلة الأبعاد الإقليمية لأنشطة المنظمة؛ (و) والإنجازات التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين استجابة لخطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، 2002– 2007؛ (ز) وزيادة انخراط المنظمة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، مع اكتساب أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل لأهمية أولية.

[1] للحصول على قرار الجمعية العامة 59/ 250:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO4/491/26/PDF/NO499126.pdf?OpenElement

أولا– معلومات أساسية

1– يطلب قرار مؤتمر المنظمة 2005/13 إلى المدير العام للمنظمة أن يتخذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 59/ 250 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، معترفا بأهمية إصلاح الأمم المتحدة ومجددا التأكيد على التزام أعضاء المنظمة بدعم الاتساق في المنظومة ككل بتنفيذ الإصلاحات الراهنة التي تهدف إلى زيادة فعالية وكفاءة واتساق وتنسيق الوجود القطري للأمم المتحدة وتحسين أدائه.

2– ترتبط استجابة الأمانة لهذا القرار ارتباطا وثيقا بالإصلاح الذي أقره المؤتمر الثالث والثلاثون في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 والدورات اللاحقة للمجلس. كما تأخذ في اعتبارها انخراط المنظمة في ثلاث آليات رئيسية مشتركة بين الوكالات من أجل تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والهيئات الفرعية وأفرقة العمل التابعة لها.

3– المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لها دور رئيسي في توجيه أداء منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وتعمل من خلال هيكل معقد من الترتيبات المشتركة بين الوكالات. فبالإضافة إلى عقد اجتماعات على مستوى الرؤساء التنفيذيين وفريق الدعم، فإن أنشطتها الرئيسية فيما يتعلق بالاستعراض الشامل يتم تناولها بواسطة ثلاثة أفرقة عمل: فريق البرنامج وفريق الإدارة وفريق قضايا المنسق المقيم، والتي يشرف كل منها بدوره على 14 و 11 و 5 أفرقة فرعية على التوالي، سواء كانت أفرقة عمل أو فرق المهمات. وتشارك منظمة الأغذية والزراعة في هذه الأفرقة من خلال نقاط الاتصال المكلفة بذلك.

4– كما يتشابك تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل مع مبادرة "توحيد الأداء" التي طرحها الأمين العام كعملية تجريبية استجابة لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، رهنا بقيام الجمعية العامة بدراسته. ورغم أن هذه المبادرة ليست موضوع التقرير الحالي، فإن الكثير من قضايا "توحيد الأداء" متصلة بشكل وثيق بقرار الاستعراض الشامل.

5– تتصدر إدارة التعاون التقني ما تقوم به المنظمة من متابعة للقرار 13/ 2005، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتنسيق ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية ومكتب التنسيق واللامركزية. وقد تم اتباع نهج مشترك بين الإدارات لكفالة المشاركة المنسقة في جهود المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة.

6– توفر هذه الوثيقة تقريرا مرحليا بشأن تنفيذ المنظمة للاستعراض الشامل لعام 2004. وتقترح الوثيقة طريقا نحو المستقبل لإتاحة ما تقدمه المنظمة من خدمات الدعم الإنمائي والمعارف المتخصصة للبلدان الأعضاء بطريقة متسقة ومنسقة تلبي الحاجات الإنمائية الوطنية.

ثانيا– تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة لعام 2004 في سياق منظمة الأغذية والزراعة

ألف– تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

7– يعتبر التمويل القابل للتنبؤ والوافي والمستدام للأهداف الإنمائية الطويلة الأجل من الشواغل الرئيسية في الاستعراض الشامل، بيد أن لغته الراهنة أكثر تلاؤما مع احتياجات الصناديق والبرامج ولا تأخذ في اعتبارها بالشكل الكافي خصائص الوكالات المتخصصة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، التي لا تملك موارد كافية قابلة للبرمجة على الصعيد القطري لكي تستجيب بالكامل لطلبات المساعدة ذات الأولوية المقدمة من البلدان الأعضاء. وتقوم المنظمة باتخاذ خطوات لمعالجة هذه القضايا، وتواجه بتحديات على وجه الخصوص في كفالة أن تجد أنشطتها المستندة إلى المعرفة مكانا في الآليات التمويلية الجديدة التي يجرى استحداثها على الصعيد القطري.

ربط التمويل بالأهداف الإنمائية للألفية (الفقرات 14– 15 من الاستعراض الشامل)

8– إطار المنظمة الاستراتيجي 2000– 2015 مرتبط عن كثب بالأهداف الإنمائية للألفية 1 و 7 و 8، ويوفر أساسا منطقيا لبرامج المنظمة ومشاريعها. وقد اضطلعت أمانة المنظمة خلال النصف الأول من عام 2005 بمسح للمساهمات في البرامج الفنية والاقتصادية لبرنامجها العادي، ولعينة من المشاريع الممولة من موارد من خارج الميزانية ، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد الاستعراض ما يتسم به عمل المنظمة من درجة مرتفعة من الاتساق مع الأهداف الإنمائية للألفية والارتباط الجوهري مع تلك الأهداف الإنمائية للألفية التي تتصل بها ولاية المنظمة. إن ما يصل مجموعه إلى 89 في المائة من برامج المنظمة الجوهرية الممولة من كل من البرنامج العادي (78 في المائة) ومن مصادر من خارج الميزانية (95 في المائة) تعالج تلك الأهداف مباشرة. وأكثر من نصف الجهود الإجمالية موجه إلى الهدف 1 (الفقر المدقع والجوع)؛ وجزء له شأنه (حوالي الخمس) موجه إلى الهدف 7 بخصوص الاستدامة البيئية؛ وجزء أقل، وإن يكن هاما مع ذلك، موجه إلى الهدف 8 (الشراكة العالمية للتنمية) من حيث تعلقها بالتجارة الزراعية. وهناك مساهمة مباشرة أصغر في الهدف 3 (تمكين المرأة) والهدف 2 (التعليم الابتدائي) والهدف 4 (وفيات الأطفال) والهدف 5 (صحة الأم) والهدف 6 (مكافحة الأمراض). كما خلص الاستعراض إلى أنه تم توليد آثار هامة غير مباشرة بمعالجة الحد من الجوع وسوء التغذية.

التمويل من الميزانية العادية ومن موارد من خارج الميزانية (الفقرات 16–18 و20 من الاستعراض الشامل)

9– يتم تمويل برنامج العمل والميزانية العاديين لفترة السنتين الخاص بالمنظمة من الاشتراكات المقدرة بتصويت من المؤتمر، استنادا إلى الأولويات المحددة في خطة السنوات الست المتوسطة الأجل ومن الإيرادات الأخرى التي تدار بشكل وثيق مع اعتمادات الميزانية العادية (مثلا، الدستور الدولي للأغذية). ويتم توطيد أنشطة المنظمة بموارد من خارج الميزانية من المساهمات الطوعية التي تموّل العمل المضطلع به في الدعم المباشر لبرنامج العمل، علاوة على المساعدة الفنية والطارئة للبلدان الأعضاء. كما تتضمن الميزانية العادية برنامج التعاون التقني، وهو برنامج مدفوع بالطلب يوفر عنصرا حفازا للتغيير الطويل الأجل فيما يرمي إلى إفراز نتائج ملموسة وفورية على الصعيد القطري.

10- يقوم مؤتمر المنظمة بإقرار اعتمادات الميزانية العادية، المموّلة من الاشتراكات المقدّرة، في برنامج العمل والميزانية لكل سنتين، استنادا إلى الأولويات المحددة في خطة عمل السنوات الست متوسطة الأجل. وتوفر الخطة المتوسطة الأجل إطارا متعدد السنوات (ست سنوات) للأولويات والأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتشمل إسقاطات إرشادية للاحتياجات من موارد الميزانية العادية على مدار ثلاث فترات من فترة السنتين.

11- نقصت الميزانية العادية للمنظمة بنسبة 25 في المائة منذ فترة 1994- 1995 من حيث القيمة الحقيقية. وقد استطاعت المنظمة، في بيئة مساعدات إنمائية سريعة التغيير، أن تعبئ مساهمات طوعية متزايدة من خارج الميزانية، وهي تشكل حاليا زهاء نصف الموارد المتاحة للمنظمة.

12- والجهات المساهمة الرئيسية في التمويل من خارج الميزانية لأنشطة المساعدة الفنية هي الجهات المانحة الثنائية من خلال برنامج التعاون الحكومي (59 في المائة)، والبلدان النامية[2] من خلال الصناديق الاستئمانية الأحادية الطرف (27 في المائة). ومن بين الجهات المساهمة الأخرى لأنشطة المساعدة الفنية منظومة الأمم المتحدة (9 في المائة)، ومجموعة البنك الدولي (0.6 في المائة لا تشمل أنشطة مركز الاستثمار التابع للمنظمة)، وبنوك التنمية الإقليمية وغيرها من الكيانات الإقليمية (2.7 في المائة)، وأخيرا، القطاع الخاص وكيانات أخرى (1.4 في المائة). ويتباين التخصيص لمجالات عمل محددة ولمستفيدين محددين تباينا كبيرا في هذه المساهمات، وهو ما يكون خفيفا جدا في اتفاقات الشراكة الاستراتيجية وقويا جدا في معظم التعاون التقني.

13- ارتفعت المساهمات الطوعية للطوارئ وإعادة التأهيل بستة أمثالها، من 50 مليون دولار في عام 2000 إلى 300 مليون دولار مقدمة من 52 مصدرا مختلفا وستظل عند هذه المستويات في عام 2007. وفيما تظل معظم المساهمات مخصصة الغرض، فمنذ عام 2004 اعتمد حوالي 5 في المائة منها للصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل مشفوعة بتخصيص لمواضيع وحملات فقط.

الطريق نحو المستقبل (الفقرتان 21 و 24 من الاستعراض الشامل)

14- لا يزال نهج المنظمة إزاء تعبئة موارد من خارج الميزانية يهتدي بأنماط التعاون التي كانت قائمة من قبل مع الشركاء إلى حد أكبر منه بالتقييم الشامل للحاجات المتوقعة. وتوفر التغييرات المستمرة في بيئة المساعدات الإنمائية فرصة لمعالجة هذه القضية بما يتمشى مع الخبرة المقارنة الحديثة العهد للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، واليونسكو،وبالأخص منظمة الصحة العالمية)، التي بدأت، بدرجات متفاوتة، في تنفيذ استراتيجيات لتعبئة الموارد تستند إلى الاحتياجات الإجمالية من الموارد (الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية)، والتي تعالج التحديات العالمية علاوة على الحاجات المحلية في إطار يستند إلى النتائج.

15- لا تستطيع المنظمة أن تفي بأدوارها المتعددة كمنظمة معارف تعمل، من ناحية، على مساعدة أعضائها في وضع وتنفيذ القواعد والمعايير والموافقة على أطر تنظيمية وأطر سياسات مشتركة، وتطبق، من ناحية أخرى، معارفها لدعم البلدان النامية في تنمية قدراتها الوطنية، إلا إذا كان لديها تمويل واف وقابل للتنبؤ. وفي نفس الوقت، يمكن أن تولد الخبرات المكتسبة في تطبيق الأعمال المعيارية على الصعيد القطري "تغذية مرتدة" إيجابية يمكن أن يكون فيها فائدة

[2] البلدان المساهمة الرئيسية هي: البرازيل وغابون والمكسيك ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وفنزويلا.

للأعمال التحليلية والمعيارية العالمية التي تقوم بها المنظمة ولنوعيتها. وفي هذا السياق، لا تزال القضايا التالية بدون حل: (1) كيف يمكن للمنظمة أن تحصل على مستويات تمويل قابلة للتنبؤ تتناسب مع مساهمتها المتفق عليها في الأولويات والبرامج الوطنية؟ (2) وكيف يمكن لها أن تعبئ مواردها في سياق "توحيد الأداء" من أجل الأنشطة المعيارية على الصعيد القطري؟ (3) وكيف يمكن لها أن تحصل على تمويل لتقديم خدمات تقنية على الصعيد القطري في تلك المجالات غير المتصلة مباشرة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؟ لقد التزم قرار الجمعية العامة 59/ 250 الصمت إزاء النقطتين الأخيرتين.

16- تقوم المنظمة باستحداث أدوات عملية من أجل أطر التمويل المتعددة السنوات ترمي إلى تعبئة تمويل أطول أجلا وأقل مشروطية. ويشمل ذلك اتفاقات الشراكة الاستراتيجية مع العديد من الجهات المانحة لتوفير تمويل مرن للأعمال المتعددة التخصصات في إطار مبادارت التنمية على الصعيد القطري والصندوق الخاص لأنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل المستهدف منه أن يعجل الاستجابة السريعة للحالات الطارئة. وتحد كلتا الآليتين من تخصيص أموال الجهات المانحة وتنهضان بنهج برنامجي. وقد أعدت لجان ومعاهدات دولية عديدة استضافتها المنظمة برامج العمل المتعددة السنوات لتوجيه مساهمات الشركاء. وتشكل هذه البرامج أساسا ليس فقط من أجل اعتماد المنظمة للموارد من أجل الأعمال الجوهرية لتلك الهيئات، ولكن من أجل المساهمات الطوعية لكل من الأعمال الجوهرية للمنظمة ولتوسيع نطاق تأثيرها من خلال المساعدة التقنية.

17- بدأت بيئة المساعدة الجديدة (ظهور الصناديق العالمية، والتحول نحو تعبئة الموارد على الصعيد القطري، والدعم المباشر من الميزانية، والنُهج القطاعية الشاملة، وتجميع الأموال على الصعيد القطري من أجل برامج مشتركة، والتوقعات الخاصة بالتمويل المتكامل لموارد الأمم المتحدة حول إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرنامج أمم متحدة واحدة) يحدث تأثيرا رئيسيا على الطريقة التي تعبأ بها الموارد. ومن الممكن أن يمثل نموذج الصناديق الاستئمانية الأحادية القناة التي يمكن أن تتاح من خلالها قدرات المنظمة المعيارية والتنفيذية على نطاق واسع للبلدان الأعضاء، في الوقت الذي تدعم الجهود الوطنية لاجتذاب موارد لقطاع الزراعة. وفي نفس الوقت، فإن الاستخدام المتزايد لآليات البرمجة المشتركة (مثل استراتيجية المساعدة المشتركة) والاعتماد المتنامي على الأعمال التحليلية التي تقودها الحكومات، يخلق تحديات أمام المنظمة في الحصول على أموال والقيام بأعمالها الجوهرية المتصلة بالمعارف وتنمية القدرات.

18- وتهدف المنظمة، استجابة لهذه الاتجاهات والتحديات البازغة، إلى وضع استراتيجية أكثر اتساقا لتعبئة الموارد تربط أهداف المنظمة والاحتياجات المصاحبة لها من الموارد بشتى مصادر التمويل بشكل أفضل. وستقوم هذه الاستراتيجية على برامج محددة الأولوية ونتائج متوقعة يتفق عليها الأعضاء من أجل العمل على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. وبموجب هذا النهج، يتعين أن يسترشد أي تخصيص للمساهمات الطوعية المنتظرة لأنشطة محددة ولمستفيدين محددين بإطار متفق عليه وعملية شفافة، بما يسمح ببعض المرونة في تطبيق الموارد لدعم البرامج ذات الأولوية وثغرات التمويل والقضايا البازغة.

باء– عمليتا التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومنظور منظمة الأغذية والزراعة

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 43 إلى 52.

رد المنظمة:

المشاركة في التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

19– بين مسح سريع فيما بين ممثلي المنظمة، اضطلع به في يونيو/ حزيران 2007، أنهم منخرطون في عمليتي التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أو مرتبطين معها، في 72 بلدا. وحيثما كانت العمليتان قد استهلتا بالفعل، فإن إدخال العمل بإطار الأولويات المتوسطة الأجل وتوافر موارد إضافية لممثلي المنظمة من خلال مرفق برنامج المساعدة التقنية عمل على تيسير مشاركتهم في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري على الصعيد القطري. ومن المتوقع أن يعزز إنشاء الفرق المتعددة التخصصات في العديد من المكاتب شبه القطرية من الدعم التقني المتاح للحوار الموضوعي على الصعيد القطري.

20– استطاعت المنظمة أن تؤثر على محتوى المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا سيما في تلك الحالات التي تولي فيها ممثلو المنظمة الدور القيادي، مثلا كرؤساء لأفرقة العمل التقنية. بيد أن قيود الموارد المالية والبشرية الخاصة بمكاتب المنظمة اللامركزية الطابع لا تزال تمثل عائقا أمام المشاركة الأكثر استباقية وجوهرية في تلك الأنشطة.

وثاقة صلة التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعمل المنظمة

21– ساعد انخراط المنظمة في التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العديد من الحالات في تسليم منظومة الأمم المتحدة والبلد المضيف بالدور المحتمل للزراعة والقطاع الريفي كقاطرة رئيسية للنمو السريع الواسع القاعدة والمحابي للفقراء. لقد أشير إلى الزراعة والتنمية الريفية بجلاء كأولويات مواضيعية في التقييم القطري الموحّد في 11 بلدا، وإلى الأمن الغذائي وسوء التغذية في 16 من 57 بلدا أعد فيها التقييم القطري الموحّد.

22– كثيرا ما يسفر تركيز التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على مجموعة محدودة من مجالات الأولوية، حسبما هو مشترط في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي كانت سارية حتى نهاية 2006، عن تفسير خاص انتقائي من قبل فريق الأمم المتحدة القطري للأهداف الإنمائية للألفية لصالح القطاعات الاجتماعية وعلى حساب الاهتمام بالنمو الاقتصادي الحيوي المحابي للفقراء. وشاركت المنظمة بنشاط، بغية إبراز أهمية القطاعات الإنتاجية، في تنقيح المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي توفر الآن نطاقا للتغيير في مجالات الأولوية المختارة.

23- لا يمكن للمنظمة أن تتكل في الوقت الراهن على الموارد المؤكدة المتعددة السنوات القابلة للبرمجة في برمجة المساعدات القطرية المستوى وأن تعتمد على التعبئة المخصصة للموارد من خارج الميزانية في تمويل تعاونها من خلال نسق المشروع، والتي تتصل بالمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإن تكن غير مدمجة فيها في الوقت الراهن.

24- كما أن المنظمة منخرطة في حوار مع الوكالات المتخصصة الأخرى في إطار المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لتوضيح التشعب المتصور بين التركيز الاستراتيجي للمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاحتياج إلى الاشتمال. وتؤكد المنظمة أن السيطرة الوطنية وأولويات التنمية الوطنية يجب أن توجها مساعدات منظومة الأمم المتحدة لأعضائها، وأنه يجب وضع الأنساق موضوع التنفيذ لمساعدة الدول الأعضاء على النفاذ إلى المعارف المتخصصة للوكالات المتخصصة لكي تعالج أولوياتها الإنمائية.

الطريق نحو المستقبل

(أ) المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل

25- أدخلت المنظمة العمل في يوليو/ تموز 2005 بإطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل كأداة للتخطيط والإدارة لكي توجز الكيفية التي يمكن بها للمنظمة أن تساعد البلدان على أفضل وجه في الوفاء بأولوياتها الإنمائية. والهدف الرئيسي لهذا الإطار بناء توافق آراء فيما بين الحكومات الأعضاء (لا سيما الوزراء الفنيين الذي تتصل اختصاصاتهم باختصاصات المنظمة)، وشركائها الإنمائيين وفريق الأمم المتحدة القطري حول أولوياتها بشأن الدعم الذي تقدمه المنظمة من خلال عملية تشاورية تستند إلى الميزات التقنية المقارنة للمنظمة ومواطن قوتها.

26- استهل إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل منذ سبتمبر/ أيلول 2005 في 29 بلدا، واستكمل في 15 منها.

27- يستخدم إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل كنقطة دخول للمنظمة إلى المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا سيما في إطار مشاريع "توحيد الأداء" التجريبية. ويركز إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، في ظل عدم وجود موارد مؤكدة قابلة للبرمجة من أجل عمل المنظمة على الصعيد القطري وبغية عدم الإجحاف بالبرمجة المشتركة مع فرق الأمم المتحدة القطرية، على إيجاز أولويات المساعدة العريضة من أجل إدماجها اللاحق في نهاية الأمر في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بدلا من تحديد برنامج قطري. ولا تزال مسألة كيفية تدبير الموارد لمساعدات المنظمة المرتفعة الأولوية التي أدرجت في إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل ولكنها لم تدرج في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدون حل.

(ب) المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتمويل على الصعيد القطري

28- أدى إدخال العمل بمبادرة توحيد الأداء، مؤتلفة مع نقل العديد من الجهات المانحة لسلطة اتخاذ قرارت التمويل بشأن العمليات الإنمائية إلى المستوى القطري، إلى إيجاد توقع بأن تتطور المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى آلية للتمويل الموحد لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

29- يتمثل أحد التحديات الرئيسية للمنظمة (وللوكالات المتخصصة الأخرى) في كفالة أن تنعكس الأولويات المخصوصة بالوكالات (مثل القضايا المعيارية وقضايا تحديد المعايير) بشكل واف في مجالات أولوية المبادئ التوجيهية

لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتفق عليها فرقة الأمم المتحدة القطرية، والحكومة المضيفة وشركاؤها الإنمائيون أو أن تتاح الآليات والتمويل البديلين لذلك العمل للبلدان. وليس من الواضح بعد ما إن كان المنسق المقيم للأمم المتحدة سيملك القدرة على تعبئة موارد إضافية لدعم الأولويات المخصوصة بالوكالات التي لم تدرج في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتعين أن تكون المنظمة مشاركة منذ المستهل، بآلياتها الحالية لتعبئة الموارد، في عملية المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

جيم- التنسيق على الصعيد القطري ونظام المنسق المقيم

المنظمة ونظام المنسق المقيم

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 53- 61

رد المنظمة:

(أ) تقديم الدعم إلى نظام المنسق المقيم

30- المنظمة ملتزمة بتقديم الدعم إلى نظام المنسق المقيم ومنخرطة بنشاط في جميع المبادرات التي ينهض بها المنسق المقيم. وبالنظر إلى حالة ميزانية المنظمة، فإنها لا تستطيع الاستجابة بشكل موات للطلب الوارد في الاستعراض الشامل بتقديم الدعم المالي إلى نظام المنسق المقيم ما لم يكن المجتمع الدولي مستعدا لتوفير تلك الموارد، إما من خلال اشتراكات مقدرة إضافية أو من خلال مساهمات طوعية.

(ب) سيطرة المنظومة بأكملها على نظام المنسق المقيم

31- المنظمة عضو نشط في شتى أفرقة عمل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك فريق قضايا المنسق المقيم. وكان من بين النتائج الرئيسية لفريق قضايا المنسق المقيم صياغة إطار مساءلة للمنسق المقيم على حسب ما هو مطلوب بموجب الفقرة 58 من القرار 59/ 250.

32- أبرز الاستعراض الشامل لعام 2004 سيطرة المنظومة بأكملها على نظام المنسق المقيم. وينبغي أن يكون نظام المنسق المقيم بمثابة آلية محايدة يتم من خلالها مواصلة السعي من أجل أهداف المنظومة بأكملها بطريقة متسقة ومتجانسة، ومع الاحترام الكامل لمبادئ فعالية المعونة واختصاصات كل منظمة عضو، وأن يكون قادرا على حل النزاعات الداخلية وتجنب الازدواجية والتداخل بطريقة متوازنة ونزيهة وعادلة.

33- ترى المنظمة قيمة في وجود منسق مقيم يكون مسؤولا أمام منظومة الأمم المتحدة مع المراعاة الواجبة للاختصاصات الموضوعية والفنية لكل منظمة، ويؤدي وظائفه بطريقة مهنية وشفافة وتشاركية ونزيهة واشتمالية فيما يتعلق بالتعامل مع القضايا الهامة للمنظومة بأكملها، مثل التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتعبئة المشتركة للموارد وتخصيصها.

34- ومن القضايا الهامة التي لا يزال يتعين حلها إمكانية تضارب المصالح التي تثور إذا ما تولي نفس الشخص أداء وظيفة المنسق المقيم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في المقام الأول لأنه يتوقع من المنسق المقيم أن يعبئ الموارد، بموجب نموذج "توحيد الأداء"، لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ككل، وليس لبرنامج مدعوم من وكالة

واحدة فقط. وفي هذا السياق، فإن النهج المقترح في الفقرة 60 من القرار 59/ 250 الذي يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بعض الحالات، إلى تعيين مدير قطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتولى إدارة أنشطة البرنامج الرئيسية بمعزل عن وظائف المنسق المقيم، لن يكون كافيا لتجنب تضارب المصالح.

(ج) مشاركة المنظمة في نظام المنسق المقيم وتكاليف التنسيق

35- ينبغي رصد تكاليف أنشطة نظام المنسق المقيم عن كثب. ويشير ذلك إلى الحاجة إلى نظام تنسيق "خفيف" يركز على القضايا الاستراتيجية الأساسية فيما يوفر مجال حركة لخصوصية الوكالات داخل الإطار المشترك. وينبغي أن يعمل التنسيق على تيسير الأعمال الموضوعية ولا يكون على حسابها. وينبغي له أن يهيئ المجال لإعطاء جميع منظمات الأمم المتحدة نفس الفرصة للمساهمة بقدراتها ومعارفها في إنجاز الأولويات الإنمائية الوطنية.

(د) دور المنسق المقيم في تعبئة الموارد

36- تطلب الفقرة 61 من القرار 59/ 250 بوضوح أن يركز المنسق المقيم، عندما يجمع الأموال، على جمع الأموال من أجل الأمم المتحدة بأكملها. ومن ثم فقد يصبح المنسق المقيم بمثابة الشخص المحوري بشأن تعبئة الموارد المشتركة لبرنامج وميزانية مشتركين في إطار مبادرة "توحيد الأداء". وربما ينبغي ألا يصبح ذلك هو الشكل الوحيد لتعبئة الموارد لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، حيث ستظل تعبئة الموارد من أجل الأنشطة المخصوصة بالوكالات – لا سيما لدعم البلدان الأعضاء بالأعمال المعيارية وأعمال وضع المعايير – ضرورية.

تكاليف المعاملات وكفاءتها

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 34- 40

رد المنظمة:

37- كان السعي المحموم من أجل كفاءة الوفورات منذ عام 1994، وسيظل، أولوية مرتفعة. ويسمح الإضفاء المتزايد للطابع اللامركزي للمنظمة بأن تحسن من خدماتها على الصعيد القطري فيما تجني بعض وفورات التكلفة. وقد كان ذلك مصحوبا بزيادة في إناطة المسؤوليات الإدارية إلى الصعيد القطري– من حيث السلطة المالية، والمشتروات، والتعيينات، وتقديم المساعدة على الصعيد القطري– وبتبسيط للعمليات الإدارية.

38- انخرطت المنظمة بنشاط في المناقشات التي دارت داخل مجلس الرؤساء التنفيذيين/ اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة/ المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن تقليل تكاليف المعاملات والسعي من أجل الكفاءة، وكذلك في *سياق مبادرة توحيد الأداء*.

(1) التنفيذ كعملية رائدة واحدة

39- تركزت الجهود حتى الحين على التحسينات المتصلة بمنهجية البرمجة بهدف إنجاز "برنامج منظمة واحدة" و"ميزانية منظمة واحدة" على الصعيد القطري. وينبغي أن يتلو ذلك تحقيق إنجازات بشأن "مكتب واحد". ومن الممكن أن تولد هذه الأنساق الجديدة، والتي قد تشمل تجميع كل الدعم الإداري في مركز واحد لنشاط أعمال منظومة الأمم المتحدة، تكاليف انتقالية لها شأنها وقد تتطلب إدخال تعديلات.

(2) المباني المشتركة

40- تتقاسم المنظمة في الوقت الراهن مبان مع منظومة الأمم المتحدة في 21 بلدا. ويتم مواصلة السعي من أجل اتخاذ مبان مشتركة إذا ما كان الترتيب مردود التكاليف. وفي أكثر من نصف البلدان التي يوجد فيها مكاتب للمنظمة تقدم الحكومات المضيفة المباني بالمجان. وفي تلك الحالات، قد يُحمل استخدام المباني المشتركة للأمم المتحدة تكاليف إضافية للمنظمة.

(3) تجانس القواعد والإجراءات

41- يحدث التجانس في القواعد والإجراءات بالدرجة الأولى من خلال عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وتقوم اللجنة بإعداد خطة عمل لتبسيط وتجانس ممارسة النشاط دعما لتقرير الفريق الرفيع المستوى "توحيد الأداء"، استنادا إلى مقترحات من شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمالية والميزانية، والموارد البشرية. وتتمثل أهم المبادرات في: اتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضع سياسات مشتركة بشأن الحراكة ما بين الوكالات، والمشاركة في فريق عمل المشتروات المشترك بين الوكالات، وإنشاء فريق المديرين الطبيين.

(4) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

42- ينخرط فريق العمل المعني بتكنولوجيا المعلومات التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وشبكة مديري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في نظم تخطيط موارد المؤسسة، والخدمات المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مركز بيانات الأمم المتحدة ومرفق اتصالات الأمم المتحدة العالمي)، وتجانس ممارسات نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال استخدام معايير معترف بها دوليا، ونظام الدليل العالمي الخاص بالأمم المتحدة، وبوابة منظومة الأمم المتحدة ومركز الخدمات الإقليمية المشترك بين الوكالات. ولقد كانت منظمة الأغذية والزراعة هي المؤلف الرئيسي لورقة استراتيجية المعلومات والاتصالات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة والنهج المشترك لأمن نظم معلومات منظومة الأمم المتحدة اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة.

43- عملت المنظمة على الصعيد القطري على مستوى المنظومة ولكنها لم تدخل في ترتيبات منتظمة بشأن تقاسم الخدمات محليا. وحيث أن منظمة الأغذية والزراعة تعتبر منظمة معارف، فإن نظم المعلومات وتكنولوجيتها لا تعتبر فقط "خدمة دعم" ولكنها كثيرا ما يكون لها محتوى برنامجي. وثمة حالات استخدمت فيها المنظمة موادا وخدمات منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة تتقاسم معها تكنولوجيا المعلومات ومعايير البيانات والبوابات ومواقع شبكة الويب.

44- وفي الاتصالات، تعتبر المنظمة مشتركا نشطا في الفريق الاستشاري للاتصالات المشترك بين الوكالات، ومستخدما كبيرا للتعاقدات الجامعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولكنها لم تدخل بشكل منتظم في ترتيبات بشأن تقاسم الخدمات محليا. بيد أنه يجري في جميع مواقع المباني المشتركة تقاسم النظم الهاتفية وسبل النفاذ إلى الإنترنت.

45- ومن المشكلات الهامة في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تخطيط موارد المؤسسة ونظم تكنولوجيا الاتصالات تبنى من أجل تحقيق الكفاءة الأفقية وتيسير الاتصالات بين المقار الرئيسية والميدان. وتحويل الهيكل صوب الكفاءة الرأسية يتطلب تغييرا رئيسيا في البنية التحتية للتكنولوجيا.

(5) خدمات مشتركة أخرى

46- يتم تقييم مردودية تكاليف الخدمات المشتركة على الصعيد القطري بالنسبة لخدمات من قبيل السفر والأعمال المصرفية على أساس حالة بحالة، وتشارك المنظمة في عقود الخدمات المشتركة في عدد من البلدان. وتوجد خدمات أمم متحدة مشتركة بشأن الأمن، وتشارك المنظمة في فرق نظام إدارة أمن الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

(6) تجانس الهياكل الإقليمية

47- أفضى إصلاح المنظمة إلى إعادة تشكيل المكاتب الإقليمية للتركيز بدرجة أكبر على القضايا المشتركة على نطاق الإقليم وإنشاء مكاتب شبه إقليمية جديدة في أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى، وسينشأ مكتب لأمريكا الوسطى في القريب العاجل أيضا. كما انطوى على إعادة تحديد مسؤوليات المقر الرئيسي والمكاتب المتمتعة باللامركزية والعلاقات فيما بينهما. ويقوم الجهاز الرئاسي للمنظمة بالنظر في مقترحات بمد نطاق الإصلاح إلى أقاليم أخرى.

(7) استعادة التكاليف

48- تهدف المنظمة إلى الاستعادة الكاملة للتكاليف المتغيرة المباشرة وغير المباشرة الخاصة بتقديم الدعم الإداري والتشغيلي بموجب موارد من خارج الميزانية تمشيا مع السياسة والمنهجية اللتين أقرهما الجهاز الرئاسي للمنظمة. ولا تزال الاستعادة دون مستوى تكاليف الخدمات وتعمل المنظمة على تقليل تكاليف خدمات الدعم وإعادة الربط بين معدلات تكاليف الدعم. وتشارك المنظمة بنشاط في آلية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة الرامية إلى تجانس سياسات استعادة تكاليف الدعم ومعدلاته فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

49- تواجه المنظمة، في إطار إرشادات توحيد الأداء، بتحد يتمثل في تقليل معدلات تكاليف دعمها فيما تفي في نفس الوقت بمتطلبها بشأن الاستعادة الكاملة للتكاليف ذات الصلة. وستمس الحاجة إلى آليات مبتكرة لمواءمة الوسائل المتطورة لتنفيذ البرامج والمشاريع المموّلة من موارد من خارج الميزانية على الصعيد القطري.

قدرة المنظمة وفريق الأمم المتحدة القطري على الصعيد القطري

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 62- 65

رد المنظمة:

50- يتمثل أحد المبادئ الأساسية للاستعراض الشامل (الفقرة 62) في أنه ينبغي تصميم وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري بشكل مناسب للوفاء بالحاجات الإنمائية المخصوصة للبلد المستفيد.

51- وقد بدأت المنظمة، في إطار إصلاحها، في إنشاء نماذج تنفيذية ذات طابع لا مركزي أكبر. وتركز المكاتب الإقليمية في المناطق التي يغطيها الإصلاح (أي أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) على الأولويات على نطاق الإقليم فيما تعالج المكاتب شبه الإقليمية الأولويات شبه الإقليمية وتوفر الدعم التقني للبلدان في الإقليم الفرعي. ويكرس ممثلو المنظمة، بالإضافة إلى تكليفاتهم القطرية، جزءا من وقتهم للعمل كأعضاء في الفرق شبه الإقليمية المتعددة التخصصات.

52- ومكاتب المنظمة القطرية مصممة للوفاء بوظائف المنظمة الأساسية كعنصر حفاز، وجهة مقدمة للخدمات علاوة على كونها بوابة لمعلومات المنظمة، وتتواءم مع أحوال البلاد وفقا للحاجات والأولويات المحددة وتوافر الموارد من خارج الميزانية والأولويات الحكومية.

53- ومع تحسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن المكاتب الإقليمية يتم إدماجها بدرجة أكبر في عملية تقاسم المعلومات والمعارف الداخلية. وقد أنيط بممثلي المنظمة مسؤوليات وظيفية هامة بشأن وضع استراتيجيات للمنظمة لمعالجة الأولويات القطرية والنهوض بتلك الاستراتيجيات والإشراف عليها. وسيكون لديهم، في الأقاليم المشمولة بالإصلاح، سبل للحصول على معظم خبرات المنظمة الموجودة في المكتب شبه الإقليمي، في حين تقدم المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي الخبرات المتبقية غير المتاحة على الصعيد شبه الإقليمي.

54- تمول المكاتب القطرية من خلال الميزانية العادية للمنظمة، فيما تعتمد أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها المنظمة على الصعيد القطري على توافر موارد من خارج الميزانية، إلا بالنسبة للدعم المتواضع لبرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي.

دال- مجالات التنفيذ الأخرى للاستعراض الشامل الوثيقة الصلة بالمنظمة

بناء القدرات

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 26- 33

رد المنظمة:

55- بناء القدرات له جذوره العميقة في اختصاصات المنظمة. والمنظمة منخرطة بنشاط فيما له صلة بذلك من أعمال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. ويمكن للمنظمة أن تقدم خبرة ومساعدات تقنية رفيعة المستوى، بالنظر إلى نطاقها العريض من المهارات المتخصصة في الزراعة والتنمية الريفية بيد أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمة يتمثل في تكامل هذه الخبرة مع الأهليات التمكينية الشاملة بما في ذلك إدارة وتوجيه الفرق المتعددة التخصصات، وإدارة الشراكة ومهارات التفاوض، والتوعية والاتصالات الاستراتيجية.

56- يستخدم إطار المقدرة المدمجة الخاص بالمنظمة والذي تم وضعه مؤخرا، وهو أحد مكونات "استراتيجية إصلاح الموارد البشرية"، لتزويد برامج تنمية الموارد البشرية الراهنة بالمعلومات. بيد أن هذا المكون يحتاج، إلى جانب إطار جديد للمساءلة عن الأداء، إلى أن تتبعه المنظمة بالكامل وتضمنه في صلب عملها من أجل مواصلة تنمية ودعم الاحتياجات المتطورة من بناء القدرات. وتوجد ممارسات جيدة في بناء القدرات، وتستند في كثير من الأحيان إلى النهج التشاركية (مثلا، مدارس الزراع الميدانية، وبرنامج دعم الثروة الحيوانية).

57- دعا المدير العام في منتصف 2005 إلى تجديد اهتمام المؤسسة ببناء القدرات كوظيفة جوهرية، وتم في يناير/ كانون الثاني 2007 إنشاء شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات المنوط بها دور تنسيقي في بناء القدارت.

58- حدث تحول في المصطلحات في المجتمع الإنمائي الدولي في السنوات الأخيرة من بناء القدرات إلى تنمية القدرات. والسيطرة الوطنية في الجوهر من تفاعل المنظمة الجديد مع شركائها: فلم يعد ينظر إلى المنظمة كجهة تنفيذ أو المدير أو مصدر الخبرة وإنما كمصدر للدعم الخارجي للبرامج المحرَكة بالأساس من داخل البلد.

59- ولم تعد بناء القدرات في النهج الجديد غاية في حد ذاتها وإنما نهج استراتيجي يهدف إلى تدعيم قدرة الناس والمنظمات والمجتمع ككل على إنجاز أهدافهم في ميدان الزراعة والتنمية الريفية. إنها وظيفة استراتيجية شاملة في كافة أدوار المنظمة الرئيسية الثلاثة (المتعلقة بالمعايير والدعوة إلى الاجتماع والتشغيل).

60- ثمة فرص متاحة لجمع موارد من خارج الميزانية من أجل بناء القدرات بوجه خاص، من خلال استراتيجية المؤسسة التي تستفيد من دورها البارز في القضايا العالمية الجديدة (مثل التكنولوجيا الأحيائية، والطاقة الأحيائية، وتغير المناخ، والتجارة، والتنوع البيولوجي) وفي حالات الطوارئ. بيد أن التقلص المستمر في موارد البرنامج العادي قد يصبح خطرا جسيما على هذا الدور في بناء القدرات.

التقييم

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 66- 75

رد المنظمة:

61- المنظمة منخرطة في جميع الجهود المبذولة على نطاق المنظومة في الوقت الراهن في مجال تقييم الأنشطة التنفيذية بشأن التنمية. ويشارك قسم التقييم التابع للمنظمة في أنشطة المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، مثل صياغة القواعد والمعايير لعميات التقييم التقني تقوم بها الأمم المتحدة، والتي اعتمدتها المجموعة في أبريل/ نيسان 2005 واعترف بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2006. وهذه القواعد والمعايير موضع تنفيذ كامل في تقييم ممارسات المنظمة. وستشارك المنظمة في عمليات التقييم على الصعيد القطري التي تنظمها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة والتي من المتوقع أن تستفيد من مصفوفة نتائج المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. والعملية الأولى معتزمة من أجل جنوب أفريقيا في العام الحالي. وستتلوها عمليات أكثر.

62- وقد بدأت المنظمة في القيام بعمليات تقييم على الصعيد القطري لأنشطتها استجابة لطلب من لجنة البرنامج. وقد استكملت العمليتان الأوليان مؤخرا، في موزمبيق وسيراليون، وتجري عمليتا تقييم في الوقت الراهن بشأن كمبوديا وهندوراس. ويشارك أهالي البلاد في جميع هذه التقييمات. كما شاركت المنظمة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تقييم الوقت الحقيقي لأزمة تسونامي، والحالة الطارئة في القرن الأفريقي. وتساهم المنظمة في الوقت الحالي في الأعمال التمهيدية لتقييم للعمليات التجريبية الثماني لمبادرة توحيد الأداء.

63- تبين الخبرة المكتسبة من التقييمات القطرية (مثلا، في حالة موزمبيق) أن هناك بعض المشاكل المتصلة بإدراج شواغل المنظمة في المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكانت المنظمة في حالات عديدة المنظمة الوحيدة من منظمات الأمم المتحدة التي مثلت في التدخل القطري في قطاع اقتصادي، في حين تدخلت منظمات أخرى في القطاعات الاجتماعية والإنسانية فقط، باستثناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يملك اختصاصا أوسع يغطي القضايا الاقتصادية.

التعاون بين بلدان الجنوب

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 79– 85

رد المنظمة:

64– إن خبرة المنظمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب مستفيضة جدا وتمت مواصلة تدعيمها بواسطة المبادرتين التاليتين:

(أ) استهل في عام 1994 برنامج شراكة يضم "خبراء بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال"؛

(ب) وبرنامج "التعاون بين بلدان الجنوب" الذي استهل في عام 1997، ويهدف إلى تضمين التعاون بين بلدان الجنوب في صلب البرنامج الخاص للأمن الغذائي.

65– تم توقيع زهاء 39 اتفاقا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ عام 1997. وتتوقع هذه الاتفاقات وزع أكثر من 2500 "متعاون" في مجال التعاون بين بلدان الجنوب في الميدان (تم وزع أكثر من 1400 منهم حتى الحين). وفي 18 مايو/ أيار 2006، وقعت المنظمة خطاب نوايا بشأن التحالف الاستراتيجي مع الصين في دعم البرنامج الوطني للأمن الغذائي والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي، ينطوي على وزع 3000 "متعاون" من الصين في مجال التعاون بين بلدان الجنوب على مدار الخمس سنوات المقبلة. والمناقشات جارية مع بلدان نامية أخرى.

66– تحقق أيضا بعض التقدم في التعاون الثلاثي الأطراف مع الجهات المانحة من الشمال في مجالين: (1) دعم التكاليف المباشرة للتعاون ما بين بلدان الجنوب (علاوات شهرية لمتعاوني التعاون بين بلدان الجنوب)، (2) ودعم البرنامج الخاص للأمن الغذائي/البرنامج الوطني للأمن الغذائي/البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي (مدخلات مثل المعدات) حيثما يجري القيام بتعاون بين بلدان الجنوب.

الأبعاد الإقليمية

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 76– 78

رد المنظمة:

67– توفر المنظمة منطلقا للمشاورات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي بواسطة مناوبة مؤتمر منظمة الأغذية الزراعية الذي يعقد كل سنتين مع مؤتمرات إقليمية في السنوات التي لا يعقد فيها المؤتمر العام للمنظمة. وتحدد هذه المؤتمرات الإقليمية المشاكل الخاصة لأقاليم كل منها ومجالات الأولوية التي تؤخذ في الاعتبار في برنامج عمل وميزانية فترة السنتين التالية علاوة على البرمجة الطويلة الأجل. وتقوم تلك المؤتمرات بفحص مواءمة أهداف سياسات المنظمة مع حاجات الإقليم المعني والاضطلاع بمشاورات حول الوسائل التي تستطيع بلدان الإقليم أن تساعد بها في حل مشاكلها من خلال استخدام مواردها. كما تعالج حجم وطبيعة المساعدة الخارجية المطلوبة لتنفيذ خطط الغذاء والتنمية الزراعية في بلدان الإقليم. وتعتبر منتديات رئيسية لإقامة علاقة أوثق مع العناصر المكونة للمنظمة ولتعزيز نوعية عمل المنظمة الحكومي الدولي ووثاقة صلته.

68- تساهم المكاتب الإقليمية، بتركيزها على القضايا الإقليمية والمؤسسات القائمة على نطاق الإقليم، مساهمة ضخمة في رسم الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية وأخذ الصدارة في تنظيم مؤتمرات المنظمة الإقليمية، وتقديم تقارير دورية عن أداء المنظمة في الإقليم.

69- المنظمة لديها أنشطة برنامجية ميدانية لها شأنها على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي. وكانت البرامج/ المشاريع الإقليمية تصل عادة إلى ما يزيد بشكل طفيف عن 7 في المائة من مجموع البرنامج الميداني بالنسبة للإنفاق حتى عام 2003 وزادت إلى 13 في المائة في عام 2006.

المساواة بين الجنسين

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 86- 91

رد المنظمة:

70- صادق مؤتمر المنظمة على خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، 2002- 2007 لتدعيم التزام المنظمة بالمساواة بين الجنسين وجعل الاعتبارات الجنسانية عاملا رئيسيا في أنشطتها. وتتطلب الخطة تقديم تقارير منتظمة عن إنجاز تضمين الشواغل الجنسانية في صلب عمل المنظمة (أنظر أيضا C 2007/16).

71- تعترف خطة العمل بأهمية بناء استراتيجيات حساسة لنوع الجنس في عمل المنظمة من خلال إجراءات أكثر فعالية مشتركة بين الإدارات ومتعددة التخصصات. وتشمل الخطة التزامات محددة مشفوعة بنواتج ومؤشرات قابلة للقياس اشترك في وضعها شعبة القضايا الجنسانية والسكان (شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية) مع 24 قسما تشمل جميع قطاعات المنظمة بالإضافة إلى المكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية من خلال الاتصالات المنتظمة وتبادل المعلومات ومن خلال حضور المسؤولون الإقليميون القدامى عن المساواة بين الجنسين. وتمثل الخطة التزاما على نطاق المنظمة، مضمون بربط خطة العمل مباشرة بالبرنامج المتوسط الأجل للمنظمة. وتعمل شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية (الذي كان يعرف من قبل باسم قسم المساواة بين الجنسين والسكان) كنقطة اتصال مؤسسية للخطة.

72- تشترط لجنة المنظمة لاستعراض المشاريع والبرامج أن تصمم جميع المشاريع والبرامج بحيث "تنهض بالمساواة والتكافؤ بين الجنسين من خلال الامتثال المنتظم لالتزامات المنظمة المعلنة وبسياستها بشأن تضمين المنظور الجنساني في صلب أنشطتها المعيارية والميدانية".

73- عينت المنظمة حلقة اتصال جنسانية في جميع الأقسام ووضعت أيضا أخصائيين جنسانيين أقدم في بعض المكاتب الإقليمية لدعم تضمين المسائل الجنسانية في صلب الاهتمامات على الصعيد القطري، ولكن سرعان ما قد تعرقل تخفيضات الميزانية من الإبقاء عليهم. وتوفر المنظمة بناء للقدرات لتوليد وجمع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس، وإعداد إحصاءات حساسة لنوع الجنس في الزراعة وتوفير تدريب على التحليل الاجتماعي- الاقتصادي والجنساني.

74- تقدم مشورة السياسات من خلال وضع خطط وطنية في الزراعة حساسة لنوع الجنس. والمؤشرات التي تستخدمها المنظمة بشأن تضمين المسائل الجنسانية في صلب الاهتمامات في الوقت الراهن مؤشرات كمية على وجه

الحصر تقريبا وينبغي استكمالها ببيانات نوعية. ولا تزال الصلة مفتقدة إلى التزام بتضمين المسائل الجنسانية في صلب الاهتمامات على مستوى الأهداف وبين النتائج النهائية.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

مطالب الاستعراض الشامل: الفقرات 92– 99

رد المنظمة:

75– يتزايد دعم المنظمة للانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقد وصل مجموع تنفيذ برامج الطوارئ إلى 200.7 مليون دولار في عام 2006 بالمقارنة مع 170.5 مليون دولار في عام 2005، مما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة. ويتوقع أن يتواصل التنفيذ في عام 2007 على مستوى مرتفع نظرا إلى مستوى العمليات المنتظر في إطار برنامج مواجهة أنفلونزا الطيور، ومواصلة العمل في برامج الطوارئ وإعادة التأهيل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأثيوبيا والعراق وباكستان والسودان والصومال وبلدان الجنوب الأفريقي ومستوى المواجهة المنتظر لأزمات أخرى في أفريقيا وآسيا.

76– أُنشئت شعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل في عام 2002 وتضم وحدة مسؤولة عن التنسيق داخل المنظمة وخارجها، وتعمل أيضا كحلقة اتصال للتنسيق مع الشركاء الرئيسيين بما في ذلك جميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لا سيما برنامج الغذاء العالمي.

77– ويتمثل أحد الأدوات الأساسية لتيسير استجابة المنظمة السريعة والبرمجة الوافية لتخصيص الموارد في هذا المجال في الصندوق الخاص لأنشطة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل الذي أنشئ في أبريل/ نيسان 2004 بمدخل من موارد المنظمة الخاصة يبلغ 2 مليون دولار. والغرض من هذا الصندوق: (1) دعم جهود المنظمة في تقييم الحاجات ووضع البرامج والتبكير في إنشاء وحدات لتنسيق عمليات الطوارئ، (2) وتسليف الأموال للمشاريع التي توافق عليها الجهات المانحة، (3) وتجميع الأموال من أجل الأهداف العامة لبرنامج طوارئ محدد.

78– ودور المنظمة في حالات الانتقال هو توفير الحماية من زيادة تدهور مصادر الرزق المستندة إلى الزراعة وإعادة بناء القدرات الإنتاجية لكفالة الانتعاش المستدام وتجنب إعادة خلق الأوضاع المحفوفة بالمخاطر التي كانت قائمة من قبل وساهمت في حدوث الأزمة.

79– يمكن تصنيف حوالي 80 في المائة من برامج الطوارئ وإعادة التأهيل التي تقوم بها المنظمة، بصرف النظر عن الرقابة الطارئة لآفات وأمراض المحاصيل والثروة الحيوانية العابرة للحدود، على أنها إعادة تأهيل.

هاء– الطريق نحو المستقبل

التطلع إلى الاستعراض الشامل لعام 2007 وإصلاح الأمم المتحدة

80– يبين تنفيذ قرار الجمعية العامة 59/ 250 المعروض في هذا التقرير أن المنظمة ملتزمة بالتعاون عن كثب مع بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بالإصلاحات والتفاعل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز تأثيرها على التنمية وأهميتها لها، علاوة على فعاليتها وكفاءتها. بيد أن الكثير من التدابير التي اتخذت

استجابة للاستعراض الشامل عبارة عن عمل جار. ولا تزال الشواغل قائمة بشأن بعض القضايا، مثل التمويل، ومخاطر تضارب المصالح بشأن المنسق المقيم وشمول برمجة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

81- كانت روح قرار الجمعية العامة 59/ 250 بشأن الاستعراض الشامل بمثابة القوة المحركة لمشاركة المنظمة الاستباقية في المشاورات التي دارت على نطاق المنظومة بخصوص تشغيل آليات على الصعيد القطري مثل التقييم القطري الموحّد والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام المنسق المقيم، وفرق الأمم المتحدة القطرية. وقد تم آنفا توضيح القيود التي تعرقل التنفيذ الكامل لجميع هذه الآليات. والمنظمة ملتزمة بتجديد الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأكملها من أجل إنجازها على أكمل وجه، على الرغم من أنه يتعين مواءمة أحكام قليلة من قرار الجمعية العامة 59/ 250 لكي تأخذ في اعتبارها الظروف المخصوصة بالوكالات المتخصصة.

82- والمنظمة ملتزمة بمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى نهج جامع وتشاركي على نطاق المنظومة إزاء التنفيذ الأكثر اتساقا وتنسيقا للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ولن يتوافر للمنظمة القدرة على الاستجابة بفعالية لطابع أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية المدفوعة بالطلب والخاضعة للسيطرة الوطنية الكاملة إلا إذا أتيحت موارد وافية ومستقرة وقابلة للتنبؤ.

83- لقد استطاعت المنظمة، بفضل الموارد من خارج الميزانية التي ساهمت بها حكومة اسبانيا بسخاء، أن تشارك بالكامل في العملية التجريبية لمبادرة توحيد الأداء، وأن تختبر ما إن كانت تستطيع أن تنفذ بشكل أكثر مردودية للتكلفة وأكثر اتساقا فيما يتعلق باختصاصاتها الأساسية لما فيه صالح أعضائها. ولذلك فإن المنظمة تشجع انطلاقة منظومة الأمم المتحدة نحو الاتساق والفعالية على الصعيد القطري استنادا إلى المبادئ المحددة في الاستعراض الشامل لعام 2004، ألا وهي السيطرة والقيادة الوطنيين.

84- ويتثمل تحد آخر في تحويل شتى المنهجيات والأدوات (مثلا، البرمجة المشتركة، والبرامج المشتركة، والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والنهج المتسق بشأن التحويلات النقدية، إلى آخره) التي سيجري استحداثها واتباعها أثناء مبادرة توحيد الأداء، إلى مواد توجيهية للمنظمة، علاوة على وضع وتنفيذ مفاهيم ملائمة بشأن تنمية القدرات من أجل موظفي المنظمة في جميع المواقع، بما في ذلك المديرين والموظفين الفنيين.

85- إن الشاغل الرئيسي الذي تم الإفصاح عنه بالتفصيل في هذا التقرير هو كفالة أن يخلق إصلاح منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، الذي يهدف إلى تعزيز التنسيق والاتساق، البيئة الملائمة للبلدان النامية لتملك سبل حصول فعالة على نطاق اسع من خدمات الدعم والمعارف المتخصصة، بما في ذلك قدرات وضع القواعد والمعايير، التي لا يمكن أن توفرها سوى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. وفي النهاية، يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر استجابة للأولويات الوطنية للبلدان الأعضاء وأوثق صلة بإنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق الأول – القرار 13/ 2005

مقتطف من تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الدورة الثالثة والثلاثون

19– 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005.

134– أصدر المؤتمر القرار التالي:

القرار 13 /2005 – تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 250/59 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن المؤتمر،

وإذ يرحب بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، وإذ يعي دعوة رؤساء الدول والحكومات في وثيقة النتائج بتعزيز الاتساق في المنظومة ككل؛

وإذ يعي الأهمية الحاسمة لعملية إصلاح الأمم المتحدة المرتبطة، ضمن جملة أمور أخرى، بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والرامية إلى ضمان تنسيق أفضل للأنشطة على المستوى الميداني ولتسليم الخدمات بصورة متسقة وفعالة؛

وإذ يقر أيضا بالحاجة إلى اتساق وتنسيق الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بصورة أفضل، وإذ يقر في هذا الصدد بأهمية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في دعم الجهود الإنمائية القطرية؛

وإذ يستذكر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار 250/59 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة؛

وإذ يؤكد من جديد التزامه بإعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

وإذ يؤكد من جديد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته وأنه لا يمكن المغالاة في توكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطرية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يعترف بضرورة استكمال الجهود القطرية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية مساندة تهدف إلى توسيع فرص التنمية للبلدان النامية، مع أخذ الظروف القطرية بعين الاعتبار وضمان احترام المرجعية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

وإذ يرحب بالجهود والمبادرات في الآونة الأخيرة لتعزيز نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، ومنها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وإذ يؤكد من جديد عزمه على اتخاذ اجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، مترافقا مع رصد ومواعيد نهائية واضحة، بما في ذلك من خلال مزيد من مطابقة المساعدة مع استراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، وتخفيض تكاليف المعاملات وإلغاء الاجراءات البيروقراطية، وتحقيق التقدم في مجال المعونة غير المشروطة، وتعزيز الطاقات الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المتلقية وتقوية التركيز على نتائج التنمية؛

وإذ يؤكد من جديد التزام أعضاء المنظمة بدعم الاتساق في المنظومة ككل بتنفيذ الإصلاحات الحالية التي تهدف إلى زيادة فعالية وكفاءة واتساق وتنسيق الوجود القطري للأمم المتحدة وتحسين أدائه بتعزيز دور المسؤول المقيم الأول، سواء كان

ممثلا خاصا، منسقا مقيما أو منسقا للمساعدة الإنسانية، بما يشمل السلطات والموارد والمساءلة الملائمة، والإطار المشترك للإدارة والبرمجة والرصد؛

وإذ يرحب بمساهمة المنظمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما عرضت في ورقة "منظمة الأغذية والزراعة وتحدي الأهداف الإنمائية للألفية: آفاق المستقبل"؛

وإذ يقر بالمساهمة الحيوية للمنظمة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وإذ يعترف بالمشاركة النشطة للمنظمة في أعمال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة؛

وإذ يقر بأهمية العمل التنفيذي والمعياري الذي تضطلع به المنظمة وبتعزيز الروابط بينهما: (169 5 +M)

يؤكد من جديد التزام أعضاء منظمة الأغذية والزراعة بعمل المنظمة، وفقا لمهامها والامتثال التام لها، حسبما وردت في ديباجة دستور المنظمة ومادته الأولى؛

يطلب من المدير العام أن يتخذ الإجراءات المناسبة من أجل التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 250/59 (الملحق بهذا القرار). وبوجه خاص القسم الثاني عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ والثالث عن بناء القدرات؛ والرابع عن تكاليف المعاملات والكفاءة، والقسم الخامس عن اتساق وفعالية وارتباط الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ والسادس عن قدرات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ والسابع عن تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ والثامن عن الأبعاد الإقليمية؛ والتاسع عن التعاون بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية، والعاشر عن المساواة بين الجنسين؛ والحادي عشر عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية والثاني عشر عن المتابعة.

يطلب من أمانة المنظمة أن تقدم إلى الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر تقرير مرحلي عن تنفيذ القرار الحالي.

(صدر في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2005)

المرفق الثاني– الأسماء المختصرة

المصطلح	التعريف
CCA	التقييم القطري الموحّد
CEB	مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
ECOSOC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
ERP	تخطيط موارد المؤسسة
ESW	شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية
GA	الجمعية العامة
GAD PoA	خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية
GCP	برنامج التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والحكوما
GFP	نقاط الاتصال الجنسانية
HACT	النهج المتسق بشأن تحويل النقد
HLCM	اللجنةالإدارية الرفيعة المستوى
HLCP	اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IS	نظم المعلومات
IT	تكنولوجيا المعلومات
JAS	استراتيجية المساعدة المشتركة
KCE	شعبة تبادل المعارف وبناء القدرات
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية
MDT	الفريق المتعدد التخصصات
MTP	الخطة المتوسطة الأجل
NMTPF	إطار الأولويات القطرية المتوسطة الأجل
NPFS	البرنامج الوطني للأمن الغذائي
OCD	مكتب التنسيق واللامركزية
PWB	برنامج العمل والميزانية
RC	المنسق المقيم

RCIG	فريق قضايا المنسق المقيم
RCS	نظام المنسق المقيم
SFERA	الصندوق الخاص لعمليات الطوارئ وأنشطة إعادة التأهيل
SPA	اتفاق الشراكة الاستراتيجية
SPFS	البرنامج الخاص للأمن الغذائي
RPFS	البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي
SSC	التعاون بين بلدان الجنوب
SWAPs	النُهج القطاعية الشاملة
TC	إدارة التعاون التقني
TCP	برنامج التعاون التقني
TCPR	الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة
UNC	مكتب الأمم المتحدة للتنسيق ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDAF	المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDG	المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة
UNDP RR	الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEG	فريق الأمم المتحدة للتقييم
UTF	الصناديق الاستئمانية الأحادية
WFP	برنامج الأغذية العالمي